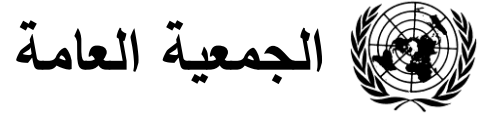


Distr.: General
4 November 2025
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

سانت كيتس ونيفس

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً- مقدمة

1- تواصل حكومة سانت كيتس ونيفس تكثيف جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها والمقيمين فيها. وبناءً على ذلك، تفخر سانت كيتس ونيفس بتقديم آخر ما استجد من معلومات عن تطورات حالة حقوق الإنسان في البلد منذ مشاركتها في الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2021، وكذلك عرض التحديات التي واجهتها والسعي إلى عقد شراكات لتنفيذ خطط وبرامج مستقبلية متصلة بحقوق الإنسان.

ثانياً- المنهجية

2- ثبت أن المبادئ التوجيهية العامة لتقارير الاستعراض الدوري الشامل كانت مفيدة في إعداد هذا التقرير الوطني للدورة الرابعة.

3- وهذا التقرير ثمره عملية تشاورية قادتها وزارة الشؤون الخارجية بدعم من الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وهي هيئة حكومية مشتركة أنشئت في عام 2018. وتضم هذه الهيئة وزارة الشؤون الخارجية بصفتها الرئيس، ووزارة التعليم، ووزارة العدل والشؤون القانونية، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية، ووزارة الأمن الوطني، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية المستدامة، ووزارة شؤون الشباب والشيوخ والإعاقة.

4- ونظراً إلى أن الأعضاء الأوائل في هذا الهيكل الوطني قد غادروا النظام أو نُقلوا إلى إدارات أخرى، كان من الضروري توعية الأمراء العاميين ورؤساء الإدارات بولاية الآلية، وطلب ترشيح موظف مناسب للمشاركة في الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة. ونظمت الوزارة حلقة عمل لتدريب المدربين للأعضاء الجدد والعائدين.

5- كما تواصلت الحكومة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن إعداد تقريرها الوطني وطلبت تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات لأعضاء الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وقد نُفِذت هذه الأخيرة في عام 2025 بتيسير من مستشار حقوق الإنسان العامل في مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في بربادوس. وأدى التدريب إلى رفع مستوى الوعي بشأن تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوجه عام. وكانت النتيجة إيجابية، إذ تمكنت الوكالات من الانخراط، وارتفع مستوى الوعي بالعملية، وتقدير الدور الذي تؤديه في الإطار العام.

ثالثاً- التطورات التي حدثت منذ الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل

ألف- الانتخابات

6- عقدت حكومة سانت كيتس ونيفس انتخابات عامة في آب/أغسطس 2022، بعد أكثر من سنة ونصف من استعراضها الدوري الشامل في الدورة الثالثة. وقامت كل من جماعة الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية برصد الانتخابات الأخيرة واعتبرت أنها حرة ونزيهة في المجمل. على الرغم من أن الانتخابات أسفرت عن تغيير في الإدارة، فقد ظل الالتزام بتحسين حالة حقوق الإنسان داخل الاتحاد ثابتاً.

باء - جدول أعمال الدولة الجزرية المستدامة لعام 2040

7- يتجلى هذا العزم في المبادرة الرئيسية التي أطلقتها الحكومة بعنوان "جدول أعمال الدولة الجزرية المستدامة"، والتي تقوم على سبع ركائز: التحول في مجال الطاقة، وأمن المياه، وأمن الغذاء والتغذية، والصناعات المستدامة، والمستوطنات المستدامة، والاقتصاد الدائري، والصحة والحماية الاجتماعية، وهي تمثل محاور تركيز الحكومة في السنوات المقبلة.

جيم - المشاركة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2022-2026

8- أعربت سانت كيتس ونيفس عن ارتياحها للمشاركة النشطة في وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المتحدة للفترة 2022-2026، وهو أداة وُضعت أثناء جائحة كوفيد-19 للتصدي لمواطني الضعف في البلدان والتي من شأنها أن تؤثر سلباً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتماشى مجالات الأولوية فيه، وهي الصمود الاقتصادي والازدهار المشترك؛ والمساواة والرفاه؛ والصمود في وجه تغير المناخ والصدمات، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ والسلام، والسلامة، والعدالة، وسيادة القانون، تماشياً وثيقاً مع جدول أعمال الدولة الجزرية المستدامة، إذ تتمحور حول الإنسان وتستند إلى مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

دال - خطة التنفيذ القطرية

9- منذ الانتهاء من وضع إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة لفترة خمس سنوات، وضعت سانت كيتس ونيفس، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، خطة التنفيذ القطرية للأمم المتحدة للفترتين 2022-2023 و2024-2025. وتحدد هذه الخطط بالتفصيل الإجراءات البرنامجية المزمع تنفيذها من قبل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في سانت كيتس ونيفس للمضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030، مع التركيز على تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التقدم في أعقاب جائحة كوفيد-19. وتُستعرض هذه الخطط سنوياً وتُحدّث حسب الاقتضاء لضمان أن تكون التدخلات مناسبة لتحقيق النتائج المتوقعة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

هـ - إطار تخطيط التنمية الوطنية للفترة 2023-2037

10- في كانون الثاني/يناير 2024، وافق مجلس الوزراء على إطار تخطيط التنمية الوطنية للفترة 2023-2037. وتهدف هذه الخطة إلى تيسير تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ جدول أعمال الدولة الجزرية المستدامة. وتتضمن خطة التنفيذ، في جملة أمور، بعض الأولويات التنموية، منها الحماية الاجتماعية مع التركيز على الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع.

واو - الاستعراض الوطني الطوعي

11- قدمت سانت كيتس ونيفس أول استعراض قطري طوعي لها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في نيويورك في 18 تموز/يوليه 2023. وتقيم هذه الآلية التقدم الوطني والتحديات التي يواجهها البلد في تنفيذ خطة عام 2030. ويوضح المقتطف التالي من الرسائل الرئيسية تجديد الحكومة تأكيد التزامها بتلبية احتياجات الفئات المهمشة في المجتمع:

"تتمثل الأولويات العليا للحكومة في تحسين الصحة والرفاهية، وبناء التماسك الاجتماعي، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والمبادرات؛ وتحسين فرص الحصول على التعليم والقدرة على تحمل تكاليفه".

رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع

12- لدى حكومة سانت كيتس ونيفس سجل مثبت في تطوير نظامها المعني بحقوق الإنسان، مما عاد بالنفع على أفراد المجتمع، ولا سيما أولئك الذين يُعتبرون من الفئات الأشد ضعفاً. وتدرج المبادرات التالية كدليل على ذلك.

ألف- إنشاء وزارة تنفيذية جديدة

13- عند أداء السلطة التنفيذية للإدارة الجديدة اليمين في آب/أغسطس 2022، أنشأت الحكومة وزارة تمكين الشباب وشؤون الشيخوخة والإعاقات، لتوفير توجيه سياساتي مركز بشأن المسائل التي تؤثر في الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ إنشائها، قادت الوزارة حملات توعية عامة، ويسّرت مشاركة المجتمعات، ودعمت برامج تعزز الإدماج الاجتماعي وتروّج لحقوق وكرامة هذه الفئات.

باء- زيادة الحد الأدنى للأجور

14- أعلن صاحب المقام الدكتور تيرانس درو، رئيس وزراء اتحاد سانت كيتس ونيفس، خلال بيانه بشأن ميزانية عام 2023، عن زيادة في الحد الأدنى الوطني للأجور على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، زاد الحد الأدنى للأجور من 9,75 دولارات في الساعة إلى 10,75 دولارات في الساعة، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024. ولاحقاً، في تموز/يوليه 2025، ارتفع الأجر إلى 12,50 دولاراً في الساعة.

جيم- الرقمنة

15- تشارك وزارة الصحة حالياً في رقمنة السجل المدني في سانت كيتس ونيفس. وسيعود ذلك بعدة منافع على السكان، منها:

- سهولة الوصول إلى السجلات عبر الإنترنت، مما يمكن أن يُبسّط إجراءات مثل التقدم بطلبات للحصول على وثائق أو التحقق من المعلومات الشخصية.
- نظام رقمي يمكن أن يوفر ميزات أمنية أفضل، مما يضمن حماية البيانات الشخصية ويقلل من خطر فقدان أو تلف السجلات الورقية.

دال- الإصلاح القانوني والمؤسسي

تعزيز قدرة مكتب أمين المظالم (130-44)

16- نقح قانون أمين المظالم (التعديل) رقم 17 لعام 2024 أجر أمين المظالم ومدة ولايته، بما يعكس احتياجات الحوكمة الحديثة. ويتيح هذا التعديل الآن لمكتب أمين المظالم أن يضطلع في الوقت نفسه بمهام مفوض المعلومات، مما يسهم في توحيد أدوار الرقابة وتقادي الازدواجية. كما ينظم هذا التعديل تخصيص الموارد ويكفل حمايته دعماً للمسؤوليات الموسعة.

17- وتُمكن هذه التعديلات المكتب من أداء مهامه بصورة أفضل، بما في ذلك إجراء التحقيقات، وتجهيز طلبات الحصول على المعلومات، وإصدار التوصيات. ومن خلال الجمع بين دوري أمين المظالم ومفوض المعلومات، أصبح بإمكان المكتب التصدي لسوء الإدارة والوصول إلى المعلومات العامة بطريقة أكثر شمولاً.

مشروع قانون الحماية الاجتماعية، والاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للحماية الاجتماعية، ووضع السياسة الجنسانية (102-130، 108-130)

18- بدعم من اليونيسيف، وُضع مشروع سياسة وخطة عمل وطنيتين للحماية الاجتماعية للفترة 2030-2025. ويركز الإطار السياساتي على تزايد المخاطر التي تهدد الأطفال والأسر، بما في ذلك تلك المرتبطة بتغير المناخ، والصدمات الاقتصادية، والجوائح المستقبلية.

19- ويشمل ذلك استجابة شاملة للتصدي للفقر والضعف مع التركيز بقوة على حماية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

20- ويُعد استعراض مجلس الوزراء لمشروع السياسة خطوة رئيسية نحو اعتمادها الرسمي. وحالما تُنفذ، ستشكل هذه السياسة أساساً لتطلعات سانت كيتس ونيفس في الحد من الفقر، وسد فجوات الإنصاف، وبناء مجتمع أكثر شمولاً وقدرة على الصمود.

تعديل مشروع قانون الرسم المفروض على الإسكان والتنمية الاجتماعية (التعديل) لعام 2025

21- في 10 تموز/يوليه 2025، اعتمدت حكومة سانت كيتس ونيفس تعديلاً رئيسياً على مشروع قانون الرسم المفروض على الإسكان والتنمية الاجتماعية (التعديل) لعام 2025. ويضمن هذا التعديل إعفاء الأفراد الذين يتقاضون الحد الأدنى الوطني للأجور، البالغ 500 دولار أسبوعياً، وكذلك من يتقاضون أجوراً تزيد قليلاً عن هذا الحد (حتى 520 دولاراً أسبوعياً أو 27 040 دولاراً سنوياً)، من الاقتطاعات بموجب هذا الرسم.

22- وتأخذ هذا القرار بناءً على توصيات قدمتها اللجنة الاستشارية المعنية بالحد الأدنى للأجور، حظيت بتأييد قوي من مجلس التأمينات الاجتماعية في سانت كيتس ونيفس.

23- ويهدف إلى حماية ذوي الدخل المحدود، وتعزيز بناء مجتمع شامل للجميع وعادل.

إصلاح تشريعي إضافي في إطار خطة الحوكمة الرشيدة

24- تماشياً مع التزامها بتعزيز سيادة القانون والنهوض بالحوكمة الرشيدة، سنتت سانت كيتس ونيفس سلسلة من الإصلاحات التشريعية منذ الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثالثة. وتعزز هذه التدابير المساءلة والشفافية وحماية الحقوق في قطاعات متعددة.

(أ) العدالة الجنائية:

- قانون عائدات الجريمة واسترداد الأصول لعام 2020 - يعزز الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال واسترداد الأصول غير المشروعة.
- قانون مكافحة الإرهاب، الفصل 4-02 - ينص على الجرائم والإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب وفقاً للالتزامات الدولية.
- قانون مكافحة الانتشار (تمويل أسلحة الدمار الشامل)، الفصل 4-43 والأنظمة ذات الصلة - ينص على تدابير لمنع تمويل الانتشار ويكفل الامتثال للمعايير الدولية.

- قانون السجلات الجنائية (إعادة تأهيل الجناة) (التعديل)، لعام 2023 - يُحدّث أحكام إعادة التأهيل ويدعم إعادة إدماج الجناة.
 - قانون تبادل المساعدة القضائية في المسائل الجنائية (التعديل) لعام 2024 - يوسع نطاق الولايات القضائية التي يمكن لسانت كيتس ونيفس التعاون معها في المسائل الجنائية.
 - قانون منع التدخل في سير العدالة لعام 2024 - يوفّر ضمانات لحماية الشهود، ولا سيما الأشخاص الضعفاء، من التهيب والتدخلات التي قد تُقوّض إجراءات العدالة.
 - قانون تسليم المطلوبين لعام 2025 - ألغي وأعيد تحديثه ليتماشى مع المعايير المتطورة للتعاون الدولي.
- (ب) رعاية الطفل وحمايته:

- قانون مكافحة تهريب المهاجرين لعام 2024 - يُكمل قانون (منع) الاتجار بالأشخاص، الفصل 4-40، من خلال تجريم التهريب، وتعزيز التعاون الدولي، وحماية الأشخاص المهريين. ويتضمن أحكاماً محددة لحماية الطفل، منها: كفالة الحصول على التعليم، وصون الخصوصية والسرية، وحظر الاحتجاز، والإزامية الإيداع لدى خدمات حماية الطفل مع تعيين وصي قانوني عند الاقتضاء.

25- وتعكس هذه الإصلاحات مجتمعة برنامج الحكومة في مجال الحوكمة الرشيدة، وتُظهر تقدماً ملموساً في تعزيز إطارها التشريعي بما يتماشى مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

التعاون مع آليات حقوق الإنسان: الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (130-40)

26- واصلت سانت كيتس ونيفس تعاونها مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان من خلال تقديم تقريرها الجامع للتقارير من الخامس إلى التاسع المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (خضع للاستعراض في تشرين الأول/أكتوبر 2022)، وتقريرها الثاني إلى لجنة حقوق الطفل (خضع للاستعراض في كانون الثاني/يناير 2025)، ويجري حالياً تنفيذ خطط متابعة. وفي الوقت نفسه، لا تزال التقارير المطلوبة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية مناهضة التعذيب غير مقدّمة، ويرجع ذلك في الغالب إلى محدودية القدرات. ولمعالجة ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز دور الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وقد استفادت من تدريب قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2025. ويُطلب تقديم مساعدة تقنية دعماً لتصفية المتأخرات وضمان استمرار التفاعل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

التعاون مع آليات حقوق الإنسان وطلب المساعدة التقنية (130-49، 130-50، 130-51، 130-112)

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

27- قدمت سانت كيتس ونيفس تقريراً موحداً يغطي تقاريرها الدورية من الخامس إلى التاسع. ونظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تلك التقارير في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وأقر الخبراء جهود الحكومة في اعتماد سياسات معينة لتعزيز حقوق المرأة. وطلبت السلطة المختصة في سانت كيتس ونيفس أيضاً ردوداً على شواغل اللجنة وملاحظاتها، ولا تزال الجهود جارية لمعالجتها.

لجنة حقوق الطفل

28- في تشرين الأول/أكتوبر 2024، قدمت سانت كيتس ونيفس تقريرها الدوري الثاني. ونظرت اللجنة في ذلك التقرير خلال اجتماعاتها التي عُقدت افتراضياً في 16 و17 كانون الثاني/يناير 2025، واعتمدت الملاحظات الختامية في 31 كانون الثاني/يناير 2025. ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في عدة مجالات، منها الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للحماية الاجتماعية في عام 2021، والبروتوكول الوطني لحماية الطفل في عام 2022، وزيادة الموارد الميزانية المخصصة لتنفيذ حقوق الطفل. وبدأت وزارة الخدمات الاجتماعية والجهات الأخرى المعنية في تنفيذ التوصيات بعد اعتماد اللجنة للتقارير.

29- وتعاونت حكومة سانت كيتس ونيفس مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في بربادوس لعقد حلقة عمل لمدة يومين في سانت كيتس ونيفس خلال الفترة من 14 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

30- وركز اليوم الأول لقائمة المسائل التي تلقتها سانت كيتس ونيفس في سياق تقريرها الدوري الثاني المقدم إلى لجنة حقوق الطفل.

31- وركز اليوم الثاني على الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة - ما هي، والغرض منها، والدور الذي تضطلع به كل جهة في تنفيذ التوصيات ومتابعتها في الدورات السابقة.

32- وأجرى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في دورته السابعة والثلاثين استعراضاً لسانت كيتس ونيفس في كانون الثاني/يناير 2021. ومن بين 165 توصية وردت، قبلت سانت كيتس ونيفس 69 توصية، أي بزيادة نسبتها 18,97 في المائة مقارنة بالاستعراض الذي أُجري في عام 2015.

إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (130-45، 130-46، 130-47، 130-48)

33- أوصت الملاحظات الختامية التي وردت عقب تقديم التقرير إلى لجنة حقوق الطفل بأن يضطلع مجلس المراقبة ورعاية الطفل بدور في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وأدرجت وزارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية ضمن خطة العمل القطرية الخاصة بلجنة حقوق الطفل مهمة استعراض وتحديد الإطار القانوني اللازم لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

خامساً - حماية حقوق الإنسان

ألف - المسائل الشاملة

المساواة وعدم التمييز (130-52، 130-53، 130-109، 130-139)

34- تؤكد سانت كيتس ونيفس من جديد التزامها بحماية حقوق الفئات الضعيفة وتعزيزها، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وينعكس هذا الالتزام في مجموعة من الضمانات الدستورية والأحكام التشريعية والسياسات التي وُضعت لضمان حماية حقوق هذه الفئات بموجب القانون وتحقيقها عملياً.

35- واتخذت وزارة التعليم تدابير لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في برامج التوجيه والإرشاد على مستوى التعليم الثانوي. وبهذا، يوجد في كل مدرسة ثانوية مستشار توجيه من الذكور وآخر من الإناث لدعم خدمات التدخل المراعية للمنظور الجنساني.

36- وتقوم إدارة الشؤون الجنسانية في الجزيرتين بتيسير برامج إرشاد للفتية تهدف إلى تمكين الفتية الملتحقين بالمدارس الثانوية. تؤثر القدوة من الذكور تأثيراً إيجابياً في الفتى من خلال علاقات الإرشاد بين

المرشد والمسترشد، وجلسات التدريب والتطوير. وحتى تاريخه، نُفذت أربعة فصول في المدارس الثانوية في سانت كيتس، وثلاثة فصول في جزيرة نيفس.

37- وجرى أيضاً توسيع نطاق الشمول الجنساني من خلال مبادرة للتدريب المهني أُطلقت في نيسان/أبريل 2024، أتاحت فرصاً للرجال، وقدمت في الوقت ذاته مهارات وتدريباً للنساء في قطاعات يهيمن عليها الذكور عادةً، مما يعكس نهجاً أكثر توازناً نحو قوة عاملة شاملة للجنسين.

38- وفي 15 أيار/مايو 2024، عقدت وزارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية أول اجتماع مشترك بين الوزارات لجهات التنسيق المعنية بالمساواة الجنسانية. وساهم هذا التفاعل في التحضيرات للاستعراض الوطني لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وعزز التنسيق بشأن المساواة بين الجنسين في جميع الوزارات.

39- وعقدت ندوتان وطنيتان للرجال: الأولى في نيفس في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والثانية في سانت كيتس في 25 تموز/يوليه 2025. وشكّلت الندوتان منصة لمعالجة القضايا التي تؤثر في الرجال والفتيان في مجتمعنا. وعقدتا تحت شعار "أصوات الرجال مهمة: تمكين الرجال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين". ونوقشت مواضيع متنوعة من بينها الأبوة، والمالية، وكسر الحواجز، والصحة النفسية.

القضايا البيئية (130-75، 130-76، 130-77، 130-78، 130-79)

40- اعتمد البرلمان الفيدرالي لسانت كيتس ونيفس بنجاح مشروع قانون (اتفاق) مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ في 2 آب/أغسطس 2024. ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز شراكة الدولة مع مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، على أمل تعزيز الجهود التعاونية للتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ.

41- ويشمل هدف المركز حماية نظام المناخ لدى أعضائه لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة؛ وتعزيز القدرات المؤسسية الإقليمية لتنسيق الاستجابات الوطنية للأثار السلبية لتغير المناخ؛ وتوفير الدعم السياساتي والتقني الشامل؛ وقيادة المبادرات الإقليمية، مع الاضطلاع بدور الوكالة المنفذة للمشاريع البيئية الإقليمية المتعلقة بتغير المناخ.

42- وبالإضافة إلى ذلك، جرت القراءة الأولى لمشروع قانون الحفظ الوطني وإدارة البيئة في عام 2024. وسيحل هذا المشروع محل قانون الحفظ الوطني وحماية البيئة لعام 1987، وسيمنح وزارة البيئة صلاحية تعيين مناطق محمية برية، ومنع التلوث والسيطرة عليه، وإدماج الالتزامات البيئية الدولية في القانون الوطني.

43- وفي عام 2024، نفذت سانت كيتس ونيفس نهجاً تدريجياً لحظر المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام. وتضمنت المرحلة الأولى حظراً على استيراد أكياس التسوق البلاستيكية من نوع "تي-شيرت" اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وأعقب ذلك حظر بيع وتوزيع هذه الأكياس في 31 آذار/مارس 2025.

44- تضمنت المرحلة الثانية حظراً على استيراد حاويات الطعام المصنوعة من الستايروفوم والقشّات البلاستيكية، ودخل هذا الحظر حيّز النفاذ في 30 نيسان/أبريل 2025. وجرى حظر بيع وتوزيع المواد نفسها في 31 تموز/يوليه 2025.

45- وتضمنت المرحلة الأخيرة حظراً على استيراد الأكواب والأطباق والأدوات البلاستيكية الأحادية الاستخدام، ودخل هذا الحظر حيّز النفاذ في 31 آب/أغسطس 2025. ومن المقرر أن يلي ذلك حظر بيع وتوزيع المنتجات نفسها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

46- وفي نيسان/أبريل 2025، استضافت سانت كيتس ونيفس المنتدى الثالث المعني المدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار اتفاق إسكاسو. وشارك في الاجتماع نحو 200 مشارك من 31 جنسية، من بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان في المجال البيئي، وممثلون عن الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء دوليون.

47- وتضمنت المقترحات المنبثقة عن الاجتماع خططاً لإجراء تقييم إقليمي بشأن المدافعين عن البيئة. وجرى أيضاً إدراج منظور جنساني في الاجتماع، وقدمت توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ بشأن آليات حماية تراعي المنظور الجنساني.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

حظر التعذيب وسوء المعاملة (بما في ذلك المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (130-19))

48- تعمل سانت كيتس ونيفس على تنفيذ الالتزامات المترتبة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب من خلال وضع أطر قانونية لمناهضة التعذيب، وتوفير تدريب متخصص لأجهزة إنفاذ القانون، وتعزيز خطتها في مجال حقوق الإنسان بمساعدة شركاء إقليميين ودوليين. وتسهم هذه الجهود في خطة أوسع نطاقاً لإصلاح العدالة، تهدف إلى تعزيز المؤسسات، وتحسين معايير إنفاذ القانون، والنهوض بحماية حقوق الإنسان بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

49- وفي أيلول/سبتمبر 2025، استضافت حلقة عمل للتوعية نُظمت بالتعاون بين مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للجماعة الكاريبية، وبالتعاون مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

التصدي لقضية العنف والقتل المرتبط بالعصابات (130-95)

50- تُرتكب أغلب أعمال العنف وجرائم القتل المرتبطة بالعصابات باستخدام الأسلحة النارية. وشدد قانون الأسلحة النارية (القانون المعدل) لعام 2024 العقوبات المفروضة على الأشخاص الذين يستوردون أو يصدرون سلاحاً محظوراً بصورة غير مشروعة؛ وصنع الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها؛ وحياسة سلاح ناري بصورة غير مشروعة؛ وحياسة سلاح ناري بقصد ارتكاب جناية أو المساعدة في ارتكابها؛ أو لمقاومة أو منع القبض أو الاحتجاز القانوني عليه أو على شخص آخر.

51- وفي أيلول/سبتمبر 2024، أطلقت حكومة سانت كيتس ونيفس حملة التسعين يوماً لمناهضة العنف والجريمة، وأنشأت في وقت لاحق أمانة سر لأمن المواطن تحظى بدعم لجنة استشارية لأمن المواطن تضم عدة أطراف معنية. وهي مصممة لإشراك المجتمع بأسره في التصدي لقضية الجريمة والعنف، بهدف جعل أمن المواطن في صدارة الأولويات.

52- وأسهمت أنشطة شملت مشاورات مجتمعية، وبرامج تركز على الشباب، وتعزيز التعاون مع منظمات دينية ومنظمات غير ربحية، في جمع شرائح مختلفة من المجتمع، مع التركيز على قوة النهج الموحد في التصدي للتحديات التي تواجه الوطن والإسهام في بناء مجتمعات أكثر أماناً وتماسكاً.

53- وأولت المبادرة أيضاً الأولوية لتوفير الدعم في مجال الصحة النفسية، والتوعية التثقيفية، وبرامج إعادة التأهيل داخل نظام السجون لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة.

54- وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، سُجّل انخفاض ملحوظ بنسبة 19 في المائة في مجموع الجرائم المبلغ عنها، وتراجع كبير بنسبة 66 في المائة في جرائم القتل المرتكبة باستخدام الأسلحة النارية، عقب اختتام حملة التسعين يوماً.

إقامة العدل، بما في ذلك الإفلات من العقاب وسيادة القانون (130-98)

55- تنص المادة 18 من الدستور على آلية تتيح للأفراد اللجوء إلى المحكمة العليا لطلب الانتصاف إذا كانوا يعتقدون أن حقوقهم الدستورية قد انتهكت. ويضمن هذا الإطار الدستوري خضوع الموظفين العموميين لسيادة القانون وإمكانية مساءلتهم على انتهاك هذه الحقوق.

56- وشرعت سانت كيتس ونيفس في تنفيذ خطة واسعة النطاق لإصلاح نظام العدالة الجنائية، إدراكاً منها بأن الإصلاح الفعال للعدالة يتطلب سنّ تشريعات إلى جانب بناء القدرات. وأولى مكتب المدعي العام ووزارة العدل والشؤون القانونية الأولوية لتدريب الجهات الفاعلة في منظومة العدالة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، وشركاء دوليين آخرين. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تدريب على العدالة التصالحية والوساطة الجنائية (تشرين الثاني/نوفمبر 2024): تم خلاله تقديم مبادئ العدالة التصالحية وأساليب الوساطة إلى المحامين العاميين، وضباط إعادة التأهيل، ومسؤولي التنمية الاجتماعية، ومسؤولي المجتمع، مما أرسى الأساس لمسارات بديلة للعدالة قائمة على المجتمع المحلي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تدريب على رصد الأداء والتقييم (تموز/يوليه 2025): قُدم إلى المحامين العاميين من أجل ترسيخ نهج الإدارة القائمة على النتائج في إصلاح نظام العدالة. وشملت الوحدات أطر تخطيط قطاع العدالة، والنماذج المنطقية ونظريات التغيير، ووضع مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة وواقعية وقابلة للتتبع، وخطط وأدوات الرصد، ونُهج التقييم، مع التركيز على مراعاة المنظور الجنساني والتعلم المؤسسي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تدريب على إدارة القضايا للقضاة، وقضاة الصلح، ورؤساء القلم، وأعضاء الادعاء والدفاع (أيلول/سبتمبر 2025): ركز على بروتوكولات عملية لإدارة القضايا، وقوائم التحقق من الجاهزية، واستراتيجيات للحد من التأجيلات وتأخر المحاكمات، بهدف معالجة التراكمات بطريقة مباشرة.
- مفوضية حقوق الإنسان - تدريب لضباط السجون (22-23 تموز/يوليه 2025): عزّزت من خلاله المعارف بشأن المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتصلة بحقوق الإنسان للأشخاص المحرومين من حريتهم. وشمل التدريب شروط الاحتجاز، والسجلات، وعمليات التفتيش، وآليات تقديم الشكاوى، ومعاملة الفئات الضعيفة، ونهج إعادة التأهيل والإدماج.
- مفوضية حقوق الإنسان - تدريب للمحامين العاميين (24-25 تموز/يوليه 2025): ركز على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في إدارة شؤون العدالة، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز والضمانات السابقة للمحاكمة، واستقلال الجهات الفاعلة في مجال العدالة وحيادها، وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وإدماج مبدأ عدم التمييز في سبل الوصول إلى العدالة.
- مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب-مفوضية حقوق الإنسان- منظمة دول شرق البحر الكاريبي - التدريب في مجال حقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (8-9 أيلول/سبتمبر 2025، باستير): تعزيز التنفيذ الوطني للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، مع التركيز على إجراء المقابلات أثناء التحقيق، والضمانات أثناء الاحتجاز، والنهج العملية لمنع التعذيب وسوء المعاملة.

57- تُظهر هذه المبادرات مجتمعةً نهجاً يشمل النظام بأسره في إصلاح العدالة، من خلال تعزيز ممارسات الادعاء، وكفاءة النظام القضائي، وظروف الاحتجاز، وآليات المساءلة. وتُكمل هذه المبادرات الإصلاحات الجارية في مجال العدالة التصالحية والعدالة المجتمعية، وتسهم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وفي الوفاء بالتزامات الاستعراض الدوري الشامل للبلد لتعزيز سيادة القانون.

الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والسياسية (130-131، 130-132، 130-133، 130-134، 130-135)

58- تؤكد حكومة سانت كيتس ونيفس من جديد التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بمشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة السياسية. ولا تزال النساء يتولين مناصب قيادية رئيسية في القطاعات السياسية والقانونية والخدمة العامة في سانت كيتس ونيفس.

59- واعتباراً من عام 2025، تشغل النساء عدداً من المناصب البارزة؛ الحاكمة العامة، ونائبة الحاكمة العامة، ورئيسة الجمعية الوطنية، ونائبة رئيسة الجمعية الوطنية.

60- وبينما يقتصر التمثيل النسائي المنتخب في الجمعية الوطنية حالياً على امرأة واحدة، تشكل النساء نسبة 66,7 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ، ويشغلن اثنتين من أعلى ثلاثة مناصب فيه. وتتولى امرأتان حالياً قيادة حزبين سياسيين وطنيين عريقين في سانت كيتس ونيفس، مما يعكس زيادة المشاركة في القيادة السياسية.

61- وخارج نطاق السياسة الانتخابية، تتمتع النساء بحضور قوي في السلك القضائي والخدمة المدنية، إذ يشكلن حالياً 80 في المائة من أعضاء السلك القضائي الابتدائي في جميع أنحاء الاتحاد، وثلاث قضاة المحكمة العليا المعيّنين في هذا الاختصاص القضائي، ويتولين جميع مناصب رئيس القلم ونائب رئيس القلم، بما في ذلك رئيس قلم المحكمة العليا والأراضي والشركات.

62- تشغل امرأة منصب رئيسة الخدمة المدنية، وتمثل النساء تمثيلاً جيداً في صفوف الأمناء الدائمين، إذ يشغلن 13 منصباً من أصل 18 منصباً متاحاً. بالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء مناصب إدارية رئيسية في الفرع التشريعي، بما في ذلك منصب كاتبة الجمعية الوطنية.

63- وفي جزيرة نيفس، تتولى نساء منصب رئيسة جمعية جزيرة نيفس، ومنصب وزيرات مساعدات في إدارة جزيرة نيفس، ومنصب المستشار القانوني للجمعية.

64- وتؤكد هذه الاتجاهات التقدم الذي أحرزه البلد في تعزيز التمثيل المتوازن بين الجنسين في جميع القطاعات.

تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة العامة

65- دفعت حكومة سانت كيتس ونيفس بالتشريعات قدماً من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في الحياة العامة. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز الحوكمة المنفتحة، وردع الفساد، وضمان قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات ومساءلة الموظفين العموميين:

- قانون حرية الحصول على المعلومات لعام 2018 وقانون حرية الحصول على المعلومات (التعديل) لعام 2024 - يمنحان المواطنين الحق في طلب المعلومات المحتفظ بها لدى الحكومة والاطلاع عليها، ويُحدث التعديل الامتثال والمواعيد النهائية.
- لائحة حرية الحصول على المعلومات (نيفس) - توسع نطاق حقوق الوصول إلى المعلومات على مستوى الجزيرة.

- قانون النزاهة في الحياة العامة ولائحة النزاهة في الحياة العامة (نيفس) - ينصان على إنشاء لجان للنزاهة، ومتطلبات التصريح عن الأصول، وضمانات منع تضارب المصالح.
- قانون مكافحة الفساد لعام 2023 - يجرم الممارسات الفاسدة، بما في ذلك الرشوة وإساءة استخدام المنصب، ويعزز صلاحيات التحقيق.
- قانون (إدارة) عقود الشراء، الفصل 23-36 - يضع قواعد شفافة لعمليات الشراء العام والرقابة على العقود.
- قانون الإدارة المالية، الفصل 20-13 - يعزز إدارة المالية العامة وإجراءات إعداد الميزانية والرقابة على التدقيق.
- قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 2023 - يحمي الأفراد الذين يبلغون عن مخالفات تخدم المصلحة العامة من الأعمال الانتقامية.
- قانون أمين المظالم، الفصل 3-22 - ينص على رقابة مستقلة على الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة.
- قانون الجريدة الرسمية لعام 2023 - يتيح رقمنة الجريدة الرسمية، بما يضمن وصول الجمهور إلى القوانين والتشريعات الفرعية والأحكام والإشعارات الرسمية.

حظر جميع أشكال الرق (130-99)

- 66- تسعى عملية تفتيش العمل إلى تحديد حالات العمل القسري أينما جرى تنفيذ العمل. وبموجب صلاحيات لجنة العمل (قانون العمل 18-18-11، واجبات المفتش)، يمكن لموظف العمل، بحكم امتداد تلك الصلاحيات، تفتيش أي مكان يُمارس فيه العمل.
- 67- ويجري إعداد خطة قطرية معجلة لمعالجة قضايا عمل الأطفال داخل أماكن العمل وفي المجتمع. وعلى الرغم من اعتبار سانت كيتس ونيفس دولة ذات معدلات منخفضة من عمل الأطفال، فإن الهدف هو وضع سياسات لتحديد هذه الظاهرة وتوقيف الجمهور بشأنها والقضاء عليها في نهاية المطاف، حتى في أشكالها الخفية. وقد تشمل هذه الأشكال ممارسات أسرية عرفية أو تقليدية تُمارس في المنزل أو في الأعمال التجارية العائلية.
- 68- ويجري حالياً استعراض القوانين المحلية، وسيُنظر في التحديات الناشئة المرتبطة بالمواطنين العائدين بعد الترحيل، والمهاجرين، وضحايا الاتجار بالأشخاص.

الحق في الخصوصية والحياة الأسرية (130-100)

- 69- في نطاق "جهات التنشئة الاجتماعية" ضمن السياسة الجنسانية، يتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية في تعزيز الأسرة كوحدة صحية ومنتاسكة، وتعزيز القضاء على التمييز والمساواة بين الجنسين للجميع ودعمهما. ومن أمثلة الأهداف الاستراتيجية: تعزيز الرسائل الإيجابية، وتأكيد دور الأب/الرجل كمقدم رعاية، والاستثمار في تثقيف الوالدين على مستوى المجتمعات المحلية.
- 70- وتُنَفَّذ حالياً إعلانات للخدمة العامة وضعتها خدمات المراقبة وحماية الطفل وتتعلق بالأسرة، وتتناول مواضيع مثل تقاسم المسؤولية الأبوية، مع تسليط الضوء على أهميتها بالنسبة لمؤسسة الأسرة.
- 71- وتحتفل وزارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية سنوياً في 15 أيار/مايو باليوم الدولي للأسر، وقد وسعت نطاق الاحتفال ليشمل "شهر الأسرة الوطني" الممتد من عيد الأم إلى عيد الأب، متضمناً "شهر الطفل" المعترف به وطنياً في حزيران/يونيه.

72- وتُنظَّم أنشطة على مستوى المجتمعات المحلية لتعزيز التماسك وتبادل المعلومات.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (130-30، 130-31)

73- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أصبحت سانت كيتس ونيفس الدولة رقم 173 التي تصدق على هذا العهد. ومنذ ذلك الحين، اتخذت خطوات لمواءمة السياسات الوطنية مع أحكامه، بما في ذلك إعداد سياسة وخطة عمل وطنيتين للحماية الاجتماعية للفترة 2025-2030، وبرنامج تحسين سبل العيش لتحول الأسرة، وتوسيع التدابير المتعلقة بالحصول على خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. ولا تزال الحكومة ملتزمة بإعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد بشكل تدريجي، وتسعى للحصول على المساعدة التقنية لتعزيز جمع البيانات والإبلاغ.

الحق في مستوى معيشي لائق (130-103، 130-104، 130-105، 130-106، 130-107)

74- في عام 2024، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية برنامج تحسين سبل العيش لتحول الأسرة. ويعمل البرنامج على تحديث وتحسين البرامج السابقة، مثل برنامج التخفيف من الفقر وبرنامج التشكيل والتمكين والرعاية والتوجيه، من خلال هيكل أكثر شمولاً لدعم الأسر الضعيفة.

75- ويعمل البرنامج على زيادة المزايا المتاحة للأسر المستحقة (بما يصل إلى 600 دولار شرق الكاريبي شهرياً) ويوفر فرصاً للتنمية الذاتية. وتُعطى الأولوية للأشخاص العاطلين عن العمل، والوالدين الوحيدين الذين يعملون طفلاً أو أكثر، والأشخاص ذوي الإعاقة أو مقدّمي الرعاية لهم، وكبار السن (الذين تزيد أعمارهم على 62 سنة).

76- وقدمت حكومة سانت كيتس ونيفس في كانون الثاني/يناير 2025 حافظة دعم الميزانية، التي تهدف إلى تقديم دعم مالي مباشر للمقيمين المستحقين الذين لا تتجاوز إجمالي دخولهم 5 000 دولار شرق الكاريبي شهرياً. ولا يُعد المتقاعدون مؤهلين للاستفادة من مبادرة حافظة دعم الميزاني، إذ إنها مخصصة للأشخاص المشتركين حالياً في نظام الضمان الاجتماعي.

77- ومن أجل تخفيف العبء المالي الذي تواجهه الأسر مع بداية العام الدراسي، تم إقرار إعفاء ضريبي مؤقت على اللوازم المدرسية. وخلال هذه الفترة، أُعفيت المواد التعليمية الأساسية من رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة ورسوم الخدمات الجمركية، مما أسهم في خفض التكاليف على الآباء والأوصياء.

78- إضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة مبادرة قسائم العودة إلى المدرسة، التي توفر قسائم شراء بقيمة 250 دولاراً شرق الكاريبي لكل طفل، بهدف تخفيف التكاليف التعليمية عن كاهل أسر طلاب المدارس الابتدائية والثانوية العامة.

79- وقطعت الحكومة خطوة إضافية وقامت بتحديث برنامج المساعدة في الزي المدرسي، لضمان استمرار حصول الطلاب من الأسر المحرومة على الدعم اللازم للالتحاق بالمدرسة.

80- ودعماً لهذه التدابير، أطلقت بوابة إلكترونية جديدة لتبسيط إجراءات التقديم على برامج الدعم المدرسي، مما يسهل على الأسر الوصول إلى الدعم متاح.

الحق في الصحة (130-110، 130-113)

81- في إطار مواصلة جهودها لمكافحة جائحة كوفيد-19، نفذت وزارة الصحة أربعة تدابير قوية لحماية الجمهور. وتشمل هذه التدابير تتبع المخالطين، وإجراء فحوصات كوفيد-19، والتطعيم، وتقييد الحركة.

82- وتمثلت أهم وأنجع التدابير التي حالت دون الانتشار الواسع النطاق في سانت كيتس ونيفس في حملة التطعيم التي بدأت في شباط/فبراير 2021. فقد حققت الحملة تغطية مشجعة خلال أربعة أشهر، حيث تلقى 66,3 في المائة من السكان المستهدفين في الاتحاد الجرعة الأولى من اللقاح، في حين تم تطعيم 31 في المائة تطعماً كاملاً.

83- ووفرت حكومة سانت كيتس ونيفس إمكانية الحصول المجاني على لقاح جامعة أكسفورد/أسترازينيكا في عدة مراكز صحية مجتمعية في كل جزيرة.

84- ونفذت وزارة الصحة استراتيجية اتصالات شاملة في إطار حملة التوعية العامة بشأن لقاح كوفيد-19 من جامعة أكسفورد/أسترازينيكا وبرنامج التطعيم في كل من سانت كيتس ونيفس.

85- تمثلت الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الاتصالات في زيادة مستوى القبول وتعزيز الثقة في سلامة وفعالية لقاح كوفيد-19 لدى عامة السكان، وفي إبراز لقاحات كوفيد-19 كعنصر إضافي ضمن خدمات الصحة العامة للوقاية من المرض.

المبادئ العامة

86- يُنفذ برنامج الصحة الأسرية، وهو أحد الأولويات الوطنية في سانت كيتس ونيفس، في إطار مفاهيمي للرعاية الصحية الأولية. وتتوفر خدمات الرعاية الصحية للجميع من خلال شبكة موزعة توزيعاً جيداً من المراكز الصحية؛ وتعتمد في عملها على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشمول والإنصاف والجودة والاستدامة.

87- وشملت الخدمات المقدمة الصحة الجنسية والإنجابية؛ التطعيم/التحصين؛ والعلاجات البسيطة؛ والزيارات المنزلية؛ وصحة الرجال؛ وإدارة الأمراض غير السارية المزمنة؛ والوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها؛ والخدمات الصحية في الموانئ؛ والصحة النفسية؛ ورعاية المسنين؛ والتوعية الصحية المجتمعية.

88- رابطة المساعدة الصحية للأطفال في سانت كيتس ونيفس هي منظمة غير ربحية مكرسة لتحسين توفر العلاج الطبي والرعاية الصحية الأساسية للأطفال سانت كيتس ونيفس. وأنشئت الرابطة في عام 1990، وقد قدمت دعماً مالياً لمئات الأطفال لتلقي الرعاية الطبية الطارئة خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية.

الصحة النفسية

89- تُدار خدمة شاملة للصحة النفسية من قبل مديرات طواقم تريض الصحة النفسية، وتقدم رعاية متخصصة. تشمل الخدمات إدارة الحالات، والزيارات المنزلية والمتابعة، وعيادة نفسية عامة في أنحاء الجزيرة، ويمتد نطاقها لتشمل سجن جلالة الملك.

90- وفي تموز/يوليه 2024، أطلقت حكومة سانت كيتس ونيفس، بالتعاون مع شريك ثنائي رئيسي، مشروع تعزيز نظام خدمات الصحة النفسية. ويهدف المشروع إلى تعزيز توفر خدمات الصحة النفسية وإمكانية الوصول إليها من خلال سد الثغرات في مجالات الوقاية والكشف والفحص المبكر والعلاج من الاضطرابات النفسية، بما في ذلك، ولكن دون حصر، القلق، والاضطراب الثنائي القطب، والفصام.

خدمات رعاية الطفل

91- تتواصل خدمات رعاية الطفل شهرياً، مستهدفةً الأطفال من الولادة حتى سن الخامسة، من خلال تدابير الوقاية الأولية مثل التطعيم، وتقييم النمو والتطور، ورصد التغذية. وكما هو الحال مع جميع الخدمات الأخرى في المراكز الصحية، تتوفر الرعاية الطبية أسبوعياً من قبل الأطباء في المناطق.

برنامج الصحة المدرسية

- 92- يُخصّص كل مركز صحي لمدارس ضمن المناطق الصحية. وتشمل الخدمات التطعيم، والتقييم البدني، والتثقيف الصحي. وتُقدّم هذه الخدمات عند دخول المدرسة الابتدائية في أيلول/سبتمبر، ومن كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، استعداداً للانتقال إلى المدرسة الثانوية أو التخرج منها. وتشمل أنشطة الفحص البدني صحة الأسنان، وفقر الدم، وعيوب البصر والسمع، وفحوصات الثدي.
- 93- ولا يزال تنفيذ برنامج شامل ومحدد لمعالجة الرعاية الصحية للمراهقين يمثل تحدياً. ولا تزال المناقشات جارية مع وزارة الشباب لمعالجة هذه المسألة.
- 94- وجرى بعض التدريب والنقاش بشأن إدخال وحدة الاضطرابات السلوكية من برنامج سد الفجوة في الصحة النفسية في المدارس الثانوية. ووقع الاختيار على وزارة التعليم لتكون جهة التنسيق.

الصحة الجنسية والإنجابية (115-130)

- 95- تُقدّم خدمات الصحة الأسرية في أحد عشر (11) منطقة صحية في سانت كيتس، وفي ستة (6) أحياء في نيفس. ومن بين الخدمات المقدمة في هذه المرافق: الصحة الجنسية والإنجابية، والتي تشمل الرعاية السابقة للولادة، والرعاية بعد الولادة، وتنظيم الأسرة، وفحص عنق الرحم، وصحة الطفل، والصحة المدرسية.
- 96- ولدى إدارة المراقبة وخدمات حماية الطفل حالياً إعلانات للخدمة العامة تتعلق بالموافقة والاعتداء الجنسي على الأطفال. وتتصح الإعلانات الأشخاص المخولين بمنح الموافقة بأن حقهم الأمن رفض أي فعل لا يرغبون فيه. كما توفّر سُبلاً لطلب المساعدة في حال شعر الفرد بتعرضه لضغط من أجل منح الموافقة.
- 97- كما تدعو إعلانات الخدمة العامة الجمهور إلى المساهمة في منع الاعتداء الجنسي على الأطفال، الذي قد يؤدي أحياناً إلى حمل المراهقات. وتدعو إلى رفع الوعي من خلال التثقيف، وحماية الضحايا عن طريق الملاحقة القضائية.

الحق في التعليم (124-130، 127-130)

- 98- يدعم قانون التعليم والخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم إتاحة التعليم لجميع الأطفال. ولا توجد عوائق قانونية أو سياساتية تحول دون التحاق الأمهات المراهقات بالمدرسة. ويُقدّم الدعم للفتيات المراهقات أيضاً من خلال إدارة التنمية الاجتماعية (أي مشروع فيولا).
- 99- وتعتمد وزارة التعليم في سانت كيتس ونيفس نظام التسجيل المفتوح/المستمر في نظام التعليم العام. وخصّصت الوزارة الحواجز المتعلقة بتسجيل غير المواطنين في المدارس. ويُمنح الأطفال تسجيلاً مؤقتاً خلال عملية تقديم طلبات الهجرة، مما يتيح لهم الحصول على التعليم قبل استكمال إجراءات الهجرة. ويُمنح اللاجئون أيضاً تسجيلاً مؤقتاً، حتى في الحالات التي تكون فيها السجلات مفقودة بسبب الضياع أو التلف (مثل الهجرة بعد الكوارث الطبيعية وغيرها).
- 100- وبالإضافة إلى ذلك، دعمت وزارة التعليم مؤخراً تدريب دفتين من المعلمين في مجال تدريس اللغة الإنكليزية بوصفها لغة أجنبية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز جودة التعليم المقدم للمتعلمين الناطقين بغير الإنكليزية الملتحقين بنظام التعليم العام.
- 101- وزادت إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم الخاص مع توسيع مدرسة كوتون توماس الشاملة من خلال افتتاح حرم ثان لها في إستردج.

- 102- وتعمل وزارة التعليم على تعزيز التعليم الخاص من خلال وضع إطار لإعداد خطط التعليم الفردية.
- 103- وفي عام 2022، تم تعزيز دور التعليم كآلية للتنمية الاجتماعية من خلال إدخال نظام التعليم المجاني لجميع الطلاب الجدد والحاليين في كلية كلارنس فيتزروي براينت. وأسهم هذا التدبير في تقليص الحواجز المالية أمام التعليم العالي وتوسيع فرص الوصول إلى الدراسة الجامعية.
- 104- وفي 22 أيلول/سبتمبر 2025، افتتحت سانت كيتس ونيفس معهد كريستوفر-ويلكن للتكنولوجيا، بعد دمج ثلاث مؤسسات للتعليم والتدريب التقني والمهني وهي: مركز التعليم المهني المتقدم، ومشروع سترونغ، والبرنامج الوطني للتدريب على المهارات. ومن المتوقع أن يحدث معهد كريستوفر-ويلكن للتكنولوجيا تحولاً في التعليم المهني من خلال تمكين المواطنين عبر توفير تعليم شامل وعالي الجودة ومواكب لمتطلبات المستقبل، بما يضمن استدامة تنمية المهارات في الاتحاد.

التثقيف الصحي والتوعية بالحياة الأسرية (130-28، 130-29)

- 105- بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تم تقيح منهج دراسي للتوعية بالشؤون الجنسانية للأطفال دون سن الثانية عشرة، كما تم تنظيم تدريب مدربين لمدة ثلاثة أيام في شباط/فبراير 2022 حول التوعية بالشؤون الجنسانية لفائدة الجهات المعنية، بما في ذلك الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وقد تلقى مستشارو المدارس هذا التدريب أيضاً.
- 106- ويهدف المنهج الدراسي المراعي للمنظور الجنساني إلى تعليم الأطفال التصرفات السليمة فيما يتعلق بالسلوك الجنسي، وأهمية الموافقة، وكيفية التعرف على حالات التحرش أو الأذى أو الإساءة والإبلاغ عنها.
- 107- وتتواصل الجهود لدمج برنامج التثقيف الصحي والتوعية بالحياة الأسرية (وحدة الصحة الجنسية والإنجابية) ضمن برنامج الصحة المدرسية.
- 108- وتم وضع برنامج شامل لمهارات الحياة وبدأ تنفيذه على أساس تجريبي في أيلول/سبتمبر 2025. وتشمل المكونات الأساسية للبرنامج تعزيز التثقيف في مجال الصحة الجنسية، والوقاية من تعاطي المخدرات والكحول، والتثقيف في مجال السلام وحل النزاعات، والتثقيف في مجال الخدمة من خلال تنفيذ برنامج تجريبي للخدمة التطوعية وتوسيع برامج التحاق الطلاب بفرص العمل.
- 109- ووُضعت خطة عمل داخلية بشأن تمديد تنفيذ خطة قطاع التعليم إلى ما بعد عام 2021. واعتمدت السياسة الوطنية للمدارس الآمنة في عام 2022، ويجري حالياً تنفيذ تدريبات وبناء قدرات في مجال التأهب للكوارث. وبناءً عليه، جرى التركيز في العام الدراسي 2024-2025 على إعداد خطط السلامة المدرسية وتنفيذ خطط الطوارئ والتدريبات في المدارس.
- 110- وأطلقت سانت كيتس ونيفس في عام 2022 مبادرتها الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD for 2030)، وهي إطار يهدف إلى التوافق مع خريطة الطريق اليونسكو للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وتُعد مشاركة الشباب أولوية رئيسية في المبادرة. وتُعد الصحة والسلامة والأمن من مكونات خطط تطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان (130-130)

- 111- سيتناول برنامج مهارات الحياة، الذي نُفذ على أساس تجريبي في أيلول/سبتمبر، حقوق الإنسان ضمن مكون التثقيف في مجال السلام وحل النزاعات في البرنامج.

112- بالإضافة إلى ذلك، ستُدمج المبادرة الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المنهج الدراسي. والتتقيف في مجال حقوق الإنسان مكون أساسي في مناهج التعليم من أجل التنمية المستدامة.

دال- حقوق أشخاص محددين أو مجموعات محددة

النساء

العنف المنزلي (111-130، 140-130، 141-130، 142-130، 143-130، 144-130، 145-130، 146-130، 147-130، 148-130، 149-130)

113- ويوفر قانون العنف المنزلي، الفصل 12-04، إطاراً قانونياً للحماية والإنصاف لضحايا العنف المنزلي، ولا سيما النساء والأطفال. ويجيز هذا القانون للمحكمة إصدار أوامر بالحماية، والإشغال، والإيجار، لمنع استمرار التعرض للإيذاء وضمان سبل الانتصاف القانونية والسلامة.

114- ويُعزز قانون العنف الأسري (التعديل) رقم 7 لسنة 2022 هذا الإطار من خلال تمكين تقديم طلبات أوامر الحماية لدى محكمة الصلح. ويُعزز هذا التعديل قدرة الضحايا وأسرهم على الوصول إلى هذه الخدمة، نظراً لأن تكلفة وتعقيد الإجراءات في المحكمة العليا كانت في السابق عائقاً أمام الكثيرين.

115- ويوسع القانون تعريف الإيذاء الاقتصادي ليشمل السيطرة على الموارد المالية للضحية والتهرب من الالتزامات المالية. كما يُعين القانون مدير الشؤون الجنسانية بوصفه المسؤول الرئيسي عن دعم ضحايا العنف الأسري، مما يعزز المساواة المؤسسية.

116- وتؤكد سانت كيتس ونيفس من جديد التزامها بتعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال والعنف الجنساني بشكل فعال. وعُقدت حلقة عمل ليوم واحد في 21 تموز/ يولييه 2022 تناولت العنف الجنساني في الاتحاد.

117- وستستفيد الخدمات المقدمة للنساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري أو العنف الجنساني من مذكرة التفاهم المحدثة بين حكومة سانت كيتس ونيفس ومؤسسة "حديقة الولادة من جديد"، الموقعة في 8 آذار/مارس 2023. و"حديقة الولادة من جديد" هي مركز للتمكين يؤوي النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا.

118- وتؤدي الآليات المؤسسية، إلى جانب التشريعات، دوراً حاسماً في الوقاية والتنفيذ وتقديم الدعم للضحايا. وتشغل شرطة سانت كريستوفر ونيفس الملكية وحدة خاصة بالضحايا مُدرّبة على الاستجابة للعنف الجنسي والعنف الجنساني.

119- ومن أجل تحسين هذا المجال، بادرت إدارة الشؤون الجنسانية إلى تعزيز علاقاتها مع وحدة الضحايا الخاصة ودعم جهود الوحدة الرامية إلى زيادة قدرتها من خلال تعيين المزيد من الموظفين وتدريبهم على ممارسات الاستجابة والتحقيق المراعية للمنظور الجنساني.

120- وتُسهم وزارة العدل والشؤون القانونية في هذا النشاط من خلال تقديم خدمات المساعدة القانونية، بما يكفل حصول الناجين على العدالة. وتدعم أيضاً التوعية العامة والتتقيف من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني لإدارة لجنة القانون، الذي يتيح الاطلاع على التشريعات المحدثة ذات الصلة بالعنف الجنساني.

121- وعلاوة على ذلك، تتعاون الوزارة مع إدارة الشؤون الجنسانية من خلال تنظيم دورات تدريبية قانونية لموظفيها، مما يساعد على ضمان إمام الموظفين في الخطوط الأمامية بالأطر القانونية السارية وبمسؤولياتهم.

122- واعترافاً بالحاجة إلى استجابة منسقة، تواصل وزارة العدل والشؤون القانونية تقديم الدعم القانوني والتقني في تطوير التشريعات، وتتعاون مع أصحاب المصلحة لعقد دورات تدريبية تستهدف أفراد الشرطة والسلطة القضائية والعاملين في الخطوط الأمامية.

123- وتُعد التوعية العامة والخدمات النفسية الاجتماعية من العناصر الأساسية لضمان استجابة شاملة للعنف الجنساني، إذ تسهم في تغيير المواقف المجتمعية وتوعية الجمهور بالحماية والدعم المتاحين.

124- وفي 12 آب/أغسطس 2024، وفي إطار مبادرة اعتبار العنف مسألة صحة عامة، جرى تنفيذ برنامج تدريبي جديد. وكان الهدف منه تعزيز استراتيجيات التدخل والتحويل والدعم في التصدي للعنف والتحديات الاجتماعية ذات الصلة.

125- وتعكس هذه الإصلاحات التزام الحكومة بالتصدي للعنف الأسري من خلال تدابير قانونية فورية وفعالة.

النهوض بالمرأة - السياسة الجنسانية الوطنية (130-136، 130-137، 130-138)

126- في عام 2021، تم تكريم النساء في جميع أنحاء الاتحاد بمناسبة اليوم الدولي للمرأة تقديراً لقيادتهن وخدماتهن. واعترفت إدارة شؤون الجنسين بإسهاماتهن في سياق الجهود المتواصلة لإبراز دور المرأة في بناء الدولة.

127- وفي العام نفسه، دفعت الحكومة قدماً بالسياسة وخطة العمل الوطنيتين للمساواة بين الجنسين. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسة، التي بلغت مراحلها النهائية من الاستعراض، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إدماج المنظور الجنساني وتوفير إطار طويل الأجل لتحقيق المساواة في مؤسسات الحكومة وبرامجها.

128- وتم تعزيز دعم قدرة النساء على الصمود الاقتصادي من خلال مبادرة إقليمية أطلقها شريك قوي في عام 2021 بعنوان "المساعدة في التمكين الاقتصادي للنساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19"، وكانت هذه المبادرة متسقة مع أولويات الأمم المتحدة في تمكين المرأة.

129- وفي عام 2022، أصبحت منظمتان غير حكوميتين مقرهما في سانت كيتس أول من حصل على تمويل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال شريك طويل الأمد. وأتاح هذا الإنجاز فرصاً جديدة لرائدات الأعمال وعزز المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية.

130- وفي وقت لاحق من عام 2022، أُدرجت ثمان نساء في معرض النساء الرائدات. وقد سلط هذا التكريم الضوء على إنجازاتهن في مجال القيادة ووفّر قدوة تُحتذى بها للأجيال القادمة.

131- وتحقق الفتيات في سانت كيتس ونيفس تقوياً في مواد العلوم والرياضيات في المرحلة الثانوية؛ وتشهد مشاركتهن في مجالي الهندسة والروبوتات في المرحلة الجامعية نمواً متسارعاً. كما تجاوزت نسبة مشاركة النساء في مجال الروبوتات 50 في المائة.

132- وفي عام 2024، تم توسيع نطاق الخدمات المقدمة للشابات في مشروع فيولا، وهو مشروع مخصص للأمهات المراهقات، من خلال إدخال برنامج إرشادي مرافق يهدف إلى توفير تصوّرات حول المسارات المهنية. وتم ربط المشاركات بمحترفين وتقديم الدعم لهن لاستكشاف اهتماماتهن المهنية، وتعزيز جاهزتهن المهنية، واستلهام الدوافع لمتابعة أهدافهن.

133- ونجحت الوزيرة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية في الدعوة إلى إدخال تغييرات على برنامج عمل السجينات. وبات يُسمح للسجينات الآن بالمشاركة في دورات تدريبية خارج أسوار السجن، على غرار البرنامج المعمول به حالياً مع السجناء الذكور.

134- واحتفلت ساننت كيتس ونيفس مؤخراً باليوم الدولي للمرأة لعام 2025 من خلال فعالية وطنية قادها مسؤولون حكوميون ولجنة النساء في الرياضة التابعة للجنة الأولمبية لساننت كيتس ونيفس.

135- وشجّع الاحتفال على الشمول في المجال الرياضي وجدّد التأكيد على الالتزام بتمكين المرأة في جميع قطاعات المجتمع. كما أبرزت الفعالية الدعم العلني المقدم من الوزراء، مما يدل على أن المساواة بين الجنسين لا تزال تمثل أولوية على جدول الأعمال الوطني.

الأطفال

اتفاقية حقوق الطفل (1-130، 2-130، 3-130، 4-130، 5-130، 6-130)

136- قُدم تقرير اتفاقية حقوق الطفل رسمياً إلى لجنة اتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير 2025. ويجري إحراز تقدم في إعداد خطة العمل على المستوى القطري بشأن الملاحظات الختامية لاتفاقية حقوق الطفل. وتم تزويد مدير خدمات المراقبة وحماية الطفل بإطار لتنفيذ الخطة. وستُعقد قبل نهاية العام جلسة مع جميع الجهات المعنية للنظر في توصيات اتفاقية حقوق الطفل. وبدأ النظر في مسألة توحيد الأعمار المنصوص عليها في مختلف التشريعات. ودعمت وزارة الخدمات الاجتماعية مكتب المدعي العام في إعداد مذكرة لمجلس الوزراء بشأن رفع سن قبول المعاشرة الجنسية وتعديل قانون الزواج لإلغاء شرط موافقة الوالدين في سن مبكرة. وستتعاون وزارة الخدمات الاجتماعية مع رابطة برلمان شباب ساننت كيتس الوطنية لتنظيم سلسلة من الفعاليات العامة لمناقشة هذه التغييرات مع الجمهور.

137- ويخضع حالياً كل من قانون قضاء الأطفال وقانون رعاية الطفل والتبني للاستعراض من قبل خدمات المراقبة وحماية الطفل وجهات معنية أخرى. وستُجمع توصياتها لترفع إلى وزارة العدل والشؤون القانونية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

المبادئ العامة والحماية (130-154، 130-155، 130-157)

138- تواصل الحكومة إحراز تقدم في الامتثال للتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل الذي تلقته في عام 2021. فعلى سبيل المثال، شارك نحو 20 من مستشاري التوجيه في المدارس الثانوية وموظفي المراقبة وحماية الطفل في تدريب امتد ليوم كامل في 8 آذار/مارس 2021، بهدف تقديم دعم أفضل للشباب المستضعفين في الاتحاد.

139- وتلقى كل مشارك دليلاً أعد لمساعدة مستشاري علاج تعاطي المخدرات على تنفيذ تدخل موجز من خمس جلسات للمراهقين الذين يعانون من اضطرابات تعاطي القنب. ويجمع البرنامج بين جلسيتين من العلاج التعزيزي التحفيزي تُقدّمان بشكل فردي، وثلاث جلسات من العلاج السلوكي المعرفي تُقدّم في إطار جماعي.

140- ويُشار إلى هذا البرنامج باسم MET/CBT5 (العلاج التعزيزي التحفيزي/العلاج السلوكي المعرفي 5). وركزت جلسات العلاج التعزيزي التحفيزي على العوامل التي تحفّز المستفيدين على التغيير، في حين تعلّم المستفيدون في جلسات العلاج السلوكي المعرفي مهارات للتعامل مع المشكلات وتلبية احتياجاتهم بطرق لا تتضمن اللجوء إلى القنب.

141- وقُدم عرض بشأن البروتوكول الوطني لحماية الطفل إلى فرق الإدارة العليا في وزارتي الأمن الوطني والتعليم في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

142- وفي 26 شباط/فبراير 2025، واصلت حكومة ساننت كيتس ونيفس، من خلال فرقة العمل المعنية بالأمن المدني، تفاعلها الإيجابي مع شباب البلد من خلال تنظيم النسخة الأولى من يوم

المقاطعة" - وهي مبادرة وطنية موجهة للطلبة تهدف إلى مكافحة الجريمة والعنف وتعزيز المجتمعات الآمنة في جميع أنحاء سانت كيتس ونيفس.

143- وجمعت هذه المبادرة الرائدة شخصيات بارزة ومؤثرين محليين نقلوا كلمات تشجيعية وسردوا تجارب حياتية شخصية بهدف إلهام الطلبة ومساعدتهم على اتخاذ قرارات إيجابية في حياتهم. وكانت مبادرة "يوم المقاطعة" مرتبطة بحملة "تجاوز التسعين يوماً".

144- وشاركت سانت كيتس ونيفس في حلقة عمل بشأن حماية الشباب نُظمت في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي المعنون "برنامج أوروبا وأمريكا اللاتينية للمساعدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (EL PACCTO 2.0)، وذلك في بوغوتا، كولومبيا، خلال الفترة من 25 إلى 27 آذار/ مارس 2025. وشكّلت حلقة العمل فرصة للمسؤولين رفيعي المستوى في الوزارات المعنية لمناقشة السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز نظم الحماية للأطفال والشباب في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

145- وأبرزت مشاركة سانت كيتس ونيفس التزام الدولة بالمضي قدماً في إصلاح قطاع العدالة ووضع سياسات للتنمية الاجتماعية تستجيب لاحتياجات الشباب وتتسق مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الهدفان 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

التمكين

146- أطلقت حكومة اتحاد سانت كيتس ونيفس، بالتعاون مع البنك المركزي لشرق الكاريبي، برنامج التثقيف المالي والادخار في أيار/مايو 2024. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الثقافة المالية وممارسات الادخار لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 18 عاماً، وتزويدهم بأدوات لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

147- وبرنامج "النجاح من خلال الاستثمار الشخصي والموارد والتعليم (ASPIRE)" هو برنامج للتثقيف المالي والادخار والاستثمار أُطلقتها حكومة سانت كيتس ونيفس في أيلول/سبتمبر 2024، ويستهدف شباب الدولة.

148- ويحق لمواطني الاتحاد (سواء بالولادة أو عن طريق النسب) ممن تتراوح أعمارهم بين 5 و 18 سنة، تلقي مساهمة مالية قدرها 1 000 دولار من الحكومة تُودع مباشرة في حساب ادخار ضمن برنامج ASPIRE باسم الطفل. وفي مرحلة لاحقة، سيتم تحويل مبلغ 500 دولار من الإيداع الأولي إلى استثمار في أسهم البنك الوطني وشركة The Cable، بما يمنح الشباب حصة في النمو الاقتصادي الوطني.

149- وعقب هذه المبادرة، سيُطرح منهج دراسي شامل يُعتمد في المدارس ومؤسسات أخرى. وسيتناول المنهج مواضيع أساسية تشمل إعداد الميزانية، والادخار، والاستثمار، وريادة الأعمال.

الأشخاص ذوو الإعاقة

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (19-130)

150- تجري سانت كيتس ونيفس استعراضاً لسياسة الإعاقة المعتمدة في عام 2017، تمهيداً لوضع سياسة وطنية منقحة بشأن الإعاقة وصياغة مشروع قانون شامل للإعاقة. ويعمل حالياً أحد المستشارين على إعداد سياسة ومشروع قانون لحماية الأشخاص من التمييز على أساس الإعاقة. وتهدف السياسة ومشروع القانون إلى تجسيد الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما في ما يتعلق بإمكانية الوصول، والصحة، والعمل، والتوظيف، من جملة أمور أخرى. ومن المتوقع أن تُعرض هذه الوثائق على مجلس الوزراء قبل نهاية عام 2025.

151- وتُظهر هذه العملية، التي تشمل التشاور مع الجهات المعنية والتعاون بين الوكالات، التزام الحكومة بتعزيز حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع أن توفر هذه الصكوك، بمجرد اعتمادها وسنّها، إطاراً أكثر تنظيماً وقائماً على الحقوق لتعزيز الإدماج، وإمكانية الوصول، والمساواة في جميع ميادين الحياة العامة.

المبادئ العامة (158-130، 159-130، 60-130، 162-130)

152- تعترف سانت كيتس ونيفس بأهمية سنّ تشريعات تحظر صراحةً التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم أن دستور سانت كريستوفر (سانت كيتس) ونيفس يضمن المساواة أمام القانون وعدم التمييز، فلا يوجد حالياً قانون مستقل لمكافحة التمييز يتناول الإعاقة بشكل محدد في جميع القطاعات.

153- وتماشياً مع التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعمل الحكومة بنشاط على معالجة هذه الثغرة. وعُقدت مناقشة بين الحكومة وأعضاء رابطة سانت كيتس ونيفس للأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وشهدت تقديم عروض من رئيس ونائب رئيس الرابطة، بالإضافة إلى رئيس جمعية سانت كيتس للمكفوفين.

154- وتضمنت القضايا التي أثّرت على سبيل المثال لا الحصر إيجاد مقر دائم للرابطة؛ وتحديث التشريعات لتشمل الولايات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحماية أماكن وقوف السيارات المخصصة لذوي الإعاقة وتعديل أنظمة المرور الأخرى؛ والإسكان؛ والحد من الوصم المرتبط بالإعاقة وزيادة فرص التوظيف.

155- وفي 4 نيسان/أبريل 2025، حصلت حكومة سانت كيتس ونيفس، بالشراكة مع قسم السيارات في شركة TDC ومن خلال تبرع من شريك ثنائي، على حافلة تنقل جديدة لتعزيز إمكانية الوصول. وتحتوي الحافلة على عدة ميزات تتعلق بالسلامة وإمكانية الوصول، بما في ذلك باب ركاب أوتوماتيكي، ودرجة كهربائية قابلة للانبساط، وأربعة كراسي متحركة، ورافعة للكراسي المتحركة، وعشرة مقاعد، ونظام للإذاعة الداخلية، ومقابض داخلية.

156- وتضمن وزارة العدل والشؤون القانونية إمكانية اللجوء إلى العدالة من خلال خدمات المساعدة القانونية وتحسين إمكانية الوصول إلى المحاكم، بما في ذلك الاستعانة بمرجمين شفويين ومراعاة الترتيبات المادية. وتعمل الوزارة أيضاً على تعزيز الإلمام بالنواحي القانونية من خلال منصات على وسائل التواصل الاجتماعي، وتضمن إتاحة جميع القوانين للجمهور عبر الموقع الإلكتروني لإدارة لجنة القانون.

157- ويواصل مركز خدمات الطيف في سانت كيتس جهوده لزيادة الوعي بالتوحد، من خلال توفير المعلومات والموارد للأسر والدعوة إلى تلبية احتياجات الأطفال المصابين بالتوحد. وتُقدّم الخدمات في المركز مجاناً.

158- و"الألعاب الأولمبية الخاصة في سانت كيتس ونيفس" هي منظمة غير ربحية تهدف إلى التصدي للتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية من خلال برامج في مجالات الرياضة والصحة والتعليم والمجتمع.

159- وفي 11 أيلول/سبتمبر 2025، تعاون مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع غرفة الصناعة والتجارة في سانت كيتس ونيفس ووزارة المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال لتنظيم حلقة عمل للقطاع الخاص بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمع الأعمال.

160- وهدفت حلقة العمل، التي جمعت ممثلين عن شركات كبرى ومؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، إلى تقديم تدريب توعوي موجه وعملي وتفاعلي بشأن نموذج الإعاقة القائم على حقوق الإنسان وتأثيره على مجتمع الأعمال. وسعت الجلسات، على وجه التحديد، إلى توضيح الالتزامات والفرص التي تتيحها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يخص التوظيف والقطاع الخاص، وقدمت مفهوم الترتيبات التيسيرية المعقولة كأداة مرنة وقابلة للتوسيع من أجل الإدماج.

المسنون

161- في 20 آذار/مارس 2023، أطلقت وزارة تمكين الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة برنامج "يوم المسنين" في ثلاثة مجتمعات رئيسية. ويُعقد البرنامج مرة واحدة في الأسبوع في المجتمعات المعنية، حيث يشارك المستفيدون في أنشطة تحفيزية متنوعة مثل العناية السليمة بالقدم لمرضى السكري، والتغذية الصحية، والإدارة المالية، وتأهب للكوارث.

162- وفي تموز/يوليه 2024، وسعت الوزارة نطاق البرنامج من خلال افتتاح ثلاثة مراكز جديدة ليوم المسنين في ثلاثة مجتمعات أخرى.

المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون داخلياً (130-163، 130-164، 130-165)

163- اعتمد قانون مكافحة تهريب المهاجرين في حزيران/يونيه 2024، ويهدف إلى تعزيز حماية المهاجرين، ولا سيما الفئات الضعيفة، من خلال تجريم تهريب الأشخاص وتشديد العقوبات على الجناة.

164- وينص الجزء الثالث من القانون على جرائم تتعلق بتهريب المهاجرين ويفرض عقوبات صارمة تشمل السجن وغرامات مالية كبيرة، ولا سيما في الحالات التي يعرض فيها التهريب الحياة للخطر، أو ينطوي على معاملة غير إنسانية، أو يرتبط بجريمة منظمة.

165- وينص الجزء الرابع على تدابير حماية للأشخاص المُهْرَبين، مع تركيز قوي على النساء والأطفال. وتنص الفقرة 27(4) على ضمان حق الأطفال المهاجرين المُهْرَبين في الحصول على التعليم بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، في حين تحظر الفقرة الفرعية (5) احتجازهم وتلزم بإحالتهم إلى خدمات حماية الطفل المناسبة.

166- وتفرض الفقرة 27(6)(أ) تعيين وصي قانوني للْقَصْر غير المصحوبين، وتشدد باقي أحكام المادة 27 على ضرورة أن يُستَرشد بمصلحة الطفل الفضلى في جميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك المعاملة الافتراضية كطفل في حالات عدم التأكد من السن، والاستعانة بمهنيين مدربين لإجراء المقابلات في بيئات ملائمة للأطفال.

167- وتشكّل هذه الأحكام بمجملها إطاراً قائماً على الحقوق ومراعياً لخصوصية الطفل، وتؤكد موقف البلد القائم على عدم التسامح مطلقاً مع تهريب المهاجرين وما يتصل بذلك من حالات استغلال.

168- وفي الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 4 تموز/يوليه 2025، نظّمت وزارة الأمن الوطني، بالتعاون مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاربية والنظام الأمني الإقليمي، دورة تدريبية بعنوان "منع الاتجار بالبشر والتهريب". وشارك ما مجموعه خمسون (50) مشاركاً يمثلون شرطة سانت كريستوفر ونيفس الملكية، وقوة دفاع سانت كيتس ونيفس، وإدارتي الجمارك والهجرة، وخدمات المراقبة ورعاية الطفل، وخدمة السجون في سانت كيتس ونيفس، وفرقة مكافحة الاتجار بالبشر ومراقبة الحدود. وعززت الدورة القدرات على كشف حالات الاتجار بالبشر والتهريب ومنعها والاستجابة لها، والتعاون بفعالية بين الجهات والقطاعات المختلفة.

سادساً - التحديات والقيود

169- لا تزال الحكومة تواجه تحديات في الالتزام بالمواعيد النهائية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وسانت كيتس ونيفس لديها حالياً ثلاث تقارير لم تُقدّم بعد؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (2007)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2021)؛ واتفاقية مناهضة التعذيب (2021). ويعكس هذا التراكم محدودية القدرات التقنية والبشرية اللازمة لتتبع البيانات وتجميعها بشكل منتظم في جميع الوزارات. وتقرّ الحكومة بوجود هذه الثغرات في الإبلاغ وتؤكد الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية المخصصة لتحسين مستوى الامتثال.

170- ولا تزال مشكلة الاكتظاظ في السجون ومحدودية البنية التحتية تُشكل تحدياً أمام الإدارة الإنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز مسارات إعادة التأهيل والعدالة التصالحية، فإن غياب مرفق إصلاحي جديد وعدم كفاية البدائل للاحتجاز لا يزالان يشكلان عوائق هيكلية.

171- ولا تزال هناك فجوات مؤسسية في مجال حقوق الإنسان. ولا تمتلك سانت كيتس ونيفس حتى الآن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس. ورغم تحديد مجلس المراقبة ورعاية الطفل كجهة محتملة لهذا الغرض، فإن الأمر يتطلب دعماً إضافياً على الصعيد القانوني والمؤسسي والتقني.

172- وأخيراً، فإن فجوات البيانات، لا سيما الإحصاءات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة ووضع الهجرة/اللجوء، تحدّ من القدرة على قياس أثر الإصلاحات على الفئات الضعيفة. وهناك حاجة إلى المساعدة التقنية لتعزيز نظم جمع البيانات في جميع القطاعات.

سابعاً - خاتمة

173- تؤكد حكومة سانت كيتس ونيفس من جديد إحرار تقدم ملموس منذ الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثالثة، بما في ذلك تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتوسيع فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة، وتحديث إدارة العدالة، وإدماج مبادئ حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات.

174- وفي الوقت ذاته، تقرّ الحكومة باستمرار وجود تحديات، منها الاكتظاظ في السجون، والتقارير غير المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية داخل الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة لتتبع التوصيات وتنفيذها. ويتطلب سد هذه الفجوات بذل جهد وطني مستمر وتعزيز التعاون الدولي.

175- واستشرافاً للمستقبل، تلتزم سانت كيتس ونيفس بتعزيز المكاسب والمضي قدماً في تنفيذ إصلاحات جديدة. وتشمل أولوياتنا توسيع نطاق العدالة التصالحية ومسارات التحويل إلى خارج النظام القضائي؛ ورقمنة إجراءات العدالة لتحسين الكفاءة وتقليص التراكمات، وضمان الصمود من خلال العمل المناخي وسياسات التنمية الشاملة للجميع.

176- ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تضامنه من خلال تقديم تعاون تقني ودعم مالي موجّه في مجالات مثل إعداد التقارير للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وإصلاح نظام السجون والاحتجاز، ونظم البيانات لرصد حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وسيكفل هذا الدعم تمكين سانت كيتس ونيفس من الوفاء الكامل بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والمساهمة في التقدم الجماعي نحو تحقيق خطة عام 2030.